لا النافية للجنس

(ص)[١] : مسألةٌ : كإنْ[٢] (لا) إنْ لم تتكرر ، وقصد بها النفي العام في نكرة تليها غير معمولة لغيرها ، لكنْ إنْ كان غير مضاف ، ولا شبيهه ، ركّب معهـا ، وبني على ما ينصب به .

وتمنعه الباء غالباً . وقيل : معرب[٣] مطلقاً ، وقيل : مثنىً[٤] وجمعاً . وقيل : إن ركبت لم تعمل في الخبر . قيل[٥] : ولا الاسم . وهل يكسر المؤنث بتنوين أو دونه ، أو يفتح ؟ أقوال : والأصحّ جواز الأخيرين .

ويجب تنكير الخبر ، وتأخيـره ولو ظرفاً . وذكره إنْ جُهِل خلافاً لقوم وإلاّ فحذفه غالباً[٦] . والتزمه تميم . ويكثر[٧] مع إلاّ . ويرفع تاليها بدلاً من محل الاسم ، وقيل : « لا » معه . وقيل : ضمير الخبر . وقيل : خبراً لـ « لا » مع اسمها .

ويجوز نصبه خلافاً للجَرْمي . وربّما حذف الاسم دونه . وجوّز مَبْرمان حذف « لا » . وربّما ركّب مع لا الزائدة .

والجمهور : أن « لا أبالك » ، ولا « يدي لك » مضافٌ ، واللام زائدة . وابن مالك : عومل كهو . واللام متعلقة بمقدّر[٨] غير خبر .

والمختار وفاقاً لأبي عليّ[٩] ، وابن يسعون ، وابن الطّراوة : على لغة القصر . (ولك) الخبر .

ولا تحذف اللاّم اختياراً . ولا تفصل بظرف خلافاً ليونس . وقيل : الخلـف في

---

(١) (ص) سقطت من أ .
(٢) ط : « كان . تحريف .
(٣) أ : « يعرب » بالياء .
(٤) ط : « مبني » بالباء والنون ، تحريف .
(٥) كلمة : « قيل » سقطت من ب .
(٦) أ ، ب : « غالب » بالرفع .
(٧) ب : « ويكسر » بالسين ، تحريف .
(٨) كلمة : « بمقدر » سقطت من أ
(٩) أ ، ب : « الفارسيّ » .

الناقص ، ويجوز باعتراض . والجمهور ينزع [١] تنوين شبه مضاف . وجوّزه ابن مالك بقلّة [٢] ، وابن كيسان بحُسْن .

وبني أهل بغداد النكرة إن عملت في ظَرْف . والكوفية : المَطوّل . ولا تعمل في مَفْصُول خلافاً للرّمانيّ ، ومعرفة خلافاً للكسائي في علم مفرد ، ومضاف لِكُنْيَة ، ولله ، والرحمن ، والعزيز . وللفرّاء [٣] في ضمير غائب ، وإشارة .

(ش) [٤] : تعمل [٥] « لا » عمل إنّ إلحاقاً بها ، لمشابهتها لها [٦] في التصدير [٧] والدّخول على المبتدأ والخبر ، ولأنها لتوكيد النّفي كما أنّ إنّ لتوكيد الإثبات . فهو قياس نقيض ، وإلْحَاقُها بليس قياس نظير ، لأنها نافية مثلها ، فهو أقوى في القياس ، لكن عملها عمل إنّ أفصح وأكثر في الاستعمال . وله شروط :

الأول : ألاّ تكرّر ، فإن كرّرت لم يتعيّن إعمالها ، بل يجوز — كما سيأتي — في التوابع .

الثاني : أن يقصد بها النفي العام ، لأنها حينئذ تختصّ بالاسم . فإن لم يقصد العموم ، فتارة تلغى ، وتارة تعمل عمل ليس .

الثالث : أن يكون مدخولها نكرة ، فلا تعمل في معرفة بإجماع البصريين ، لأن عموم النفي [١٤٥] لا يتصوّر فيها . وخالف الكوفيون في هذا الشرط ، فأجاز [٨] الكسائي إعمالها في العلم المفرد نحو : لا زيد . والمضاف لكنية نحو : لا أبا محمد [٩] ، أو لله ، او الرّحمن ، والعزيز ، نحو : لا عبد الله ، ولا عبد الرحمن ، ولا عبد العزيز .

---

(١) أ ، ب : « لا ينزع » بزيادة لا النافية ، تحريف . وانظر الشرح .
(٢) ب : « نقلة » بالنون ، والقاف ، تحريف .
(٣) أ ، ط : « والفرّاء » .
(٤) (ش) سقطت من أ .
(٥) في أ : « لا تعمل عمل إن » بتقديم : « لا » تحريف .
(٦) لفظ : « لها » سقط من أ .
(٧) أ ، ب : « في النصب » مكان : « في التصدير » . تحريف .
(٨) ب فقط : « أجاز » .
(٩) ب : « أيا محمد » بالياء المثناة ، مكان : « أبا » ، تحريف .

ووافقه الفرّاء على لا عبد الله . قال : لأنه حرف مستعمل [١] ، يقال لكل أحد : عبد الله . وخالفه في الأخيرين ، لأن الاستعمال لم يلزم فيهما [٢] ، كما لزم عبد الله .

والكسائيّ : قاسهما عليه [٣] . وجوّز الفرّاء إعمالها في ضمير الغائب ، واسم الإشارة نحو : لا هو ، ولا هي ، ولا هذين لك ، ولا هاتين لك . وكل ذلك خطأ عند البصريين .

وأمّا ما سمع مما ظاهره إعمالها في المعرفة كقوله صلى الله عليه وسلم : « إذا هَلَكَ كِسْرى فلا كِسْرى بَعْدَه ، واذا هَلَكَ قَيْصَر ، فلا قَيْصَر بَعْدَه » . وقوله : « قضيّةٌ ولا أَبا حَسَنٍ لَها [٤] » . وقول الشاعر :

٥٤٦ – • نَكِدْنَ ولا أُمَيَّةَ في البِلادِ [٥] •

وقوله :

٥٤٧ – • لا هَيْثَمَ اللَّيلَةَ لِلْمَطِيِّ [٦] •

---

(١) في أ : « تارة يستعمل » بزيادة : « تارة » وبالياء في « يستعمل » .

(٢) ب : « لم يكن بها » مكان : « لم يلزم فيهما » . (٣) أ فقط : « عليها » .

(٤) نثر من كلام عمر رضي الله عنه في حق علي كرم الله وجهه كما في شرح الجامع ، لا شطر بيت ، ولهذا لم يذكره العيني في شواهده . وصار مثلاً يضرب عند الأمر العسير . فقول البعض هو من كلام علي رضي الله عنه ، وهو من الكامل ، ودخله « الوقْص » في جزأيه : الأول والثاني خبط فاحش » . انظر حاشية الصبان ٢ : ٤ .

(٥) لعبدالله بن الزّبير الأسدي .

• أرى الحاجاتِ عِنْدَ أبي خُبَيْبٍ •

من شواهد : سيبويه ١ : ٣٥٥ ، والأشموني ٢ : ٤

وفي أ ، ب : « يكون » مكان : « تكدن » ، و « أمير » مكان : « أمية » ، وفي ط : « يكون » مكان : « نكدن » . كله تحريف صوابه من كتب النحو والشواهد .

(٦) نسبه في الدرر ١ : ١٢٤ إلى بعض بني دبير . وعجزه .

• ولا فتىً مثْل ابن خيْبريّ •

من شواهد : سيبويه ١ : ٣٥٤ ، وابن يعيش ٢ : ١٠٢ والخزانة ٢ : ٩٨ ، والأشموني ٢ : ٤ . =

وقوله :

٥٤٨ — ٠ تُبَكِّي على زَيْدٍ ولا زَيْدَ مِثْلَهُ [١] ٠

فمؤول باعتقاد تنكيره كما تقدم في العَلَم بأن جعل الاسم واقعاً على مُسمّاه ، وعلى كل من أشبهه ، فصار نكرة لعمومه ، أو بتقدير : « مثل » .

وأمّا قولهم : «لا أبا لك» ، و«لا أخا لك» ، و«لا يَدَيْ لك» ، و«لاغلامي لك» ، قال :

٥٤٩ — أهَدموا بَيْتَك لاَ أبا لَكَـــا وزعموا أنّك لا أخا لَكَا [٢]

وقال :

٥٥٠ — لا تُعْنَيَنّ بما أسبابُه عَسُرَتْ فلا يَدَيْ لامرىءٍ إلّا بما قُدِرَا [٣]

ففيه أقوال : أحدها : وعليه الجمهور : أنها أسماء مضافة إلى المجرور باللام ، واللام زائدة لا اعتداد بها ، ولا تعلّق [٤] ، والخبر محذوف ، والإضافة غير محضة كهي في : « مثلك » و « غيرك » ، لأنه لم يقصد في أب ، أو أخ معيّنٍ ، فلم تعمل « لا » في معرفة . وزيدت اللام تحسيناً للفظ ، لئلا تدخل لا على ما ظاهرة التعريف [٥] .

= وفي أ : « لاهيم » مكان : « لا هيْم » ، تحريف . وفي ط : « لاهيتم » بالتاء تحريف أيضاً . وهيْم : اسم رجل كان حسن الحداء للإبل . وابن خيبريّ . هو جميل بن معمر صاحب بثينة نسبة إلى جدّه الرابع .

(١) قائله مجهول . وعجزه .

٠ بريءٌ من الحمّى سليم الجوانح ٠

انظر الدرر ١ : ١٢٤ .

(٢) نسبه سيبويه ١ : ١٧٦ لابن همّام السلولي .

(٣) قائله مجهول . وانظر الدرر ١ : ١٢٥ .

(٤) أفقط : « ولا تتعلّق » بتاءين .

(٥) ترتيب هذا النص في أ . ب متفق . ولكنه في ط مختلف .

ففي أ ، ب بعد قوله : « وأما قولهم : لا أبا لك ولا أخا لك . ولا يدي لك ، ولا غلامي لك يقول : « فزيدت اللام » الخ . ثم يقول : « ففيه أقوال » ويسرد القول الأول إلى أن يصل إلى قوله : « فلم تعمل لا في معرفة » ثم يستدل بالبيتين المذكورين . مع ملاحظة أن الاختلاف في الترتيب فقط . وأما النص فإنه كامل في النسخ الثلاث .

الثاني : أنها أسماء مفردة غير مضافة عوملت معاملة المضاف في الإعراب، والمجرور باللام في موضع الصّفة لها [١] . وهي متعلّقة بمحذوف . والخبر أيضاً محذوف . وعليه هشام ، وابن كيسان . واختاره ابن مالك . قال: لأنها لو كانت مضافة لكانت الإضافة محضة، إذ ليس صفة عاملة ، فيلزم التعريف. وردّ بعدم انحصار غير المحضة في الصّفة .

الثالث : أنها مفردة جاءت على لغة القَصْر . والمجرور باللام هو الخبر . وعليه الفارسيّ ، وابن يَسْعون ، وابن الطّراوة . وإنما اخترته لسلامته من التأويل والزيادة ، والحذف ، وكلها خلاف الأصل .

وكان القياس في هذه الألفاظ : لا أب لك ، ولا أخ لك ، ولا يَدَيْن لك قال :

٥٥١ – • أبي الإسلام لاَ أب لي سِـوَاه [٢] •

وقال :

٥٥٢ – • تأمّل فلا عَيْنَيْنِ للمرءِ صَارِفـاً [٣] •

إلاّ أنه كثر الاستعمال بما تقدّم مع مخالفة القياس . ولم يرد في غير ضرورة إلاّ مع اللام .

وردّ بحذفها في الضرورة . قال :

٥٥٣ – أبِا الْمَوْت الذي لابُد أنّـي مُلاَقٍ لا أباكِ تُخَوِّفِيني [٤]

ولا يجوز أيضاً في غير ضرورةٍ الفصلُ بين اللام والاسم بظرف أو مجرور آخر

---

(١) في أ : «بها» مكان : «لها» .

(٢) لنهار بن توسعة اليشكري . وعجزه :

• إذا افتخروا بقيس أو تميم •

انظر الدرر ١ : ١٢٥.

(٣) قائله مجهول . وعجزه :

• عنايته عن مَنْظَهر العِبرَات •

وانظر الدرر ١ : ١٢٥ .

(٤) لأبي حيّة النميري .

انظر : إيضاح الوقف والابتداء ١ : ٣٩٦ ، والعقد الفريد ٢ : ٤٨٨ .

نحو : لا أبا اليوم لك ، ولا يدي — بها — لك . وجوّزه يونس في الاختيار . كذا حكاه ابن مالك .

وقال أبو حيّان : الذي في كتاب سيبويه : أن يونس يفرّق في الفصل بالظرف [١] بين النّاقص والتّام ، فيجيزه بالأول دون الثاني .

وردّه سيبويه بأنه لا يجوز بواحد منهما بين إنّ واسمها ، ولا في باب كان ، فلا يجوز : إن عندك زيداً مقيم ، وإن اليوم زيداً [٢] مسافر ، وكذا في [٣] كان . فإذن لا فرق بين الناقص والتام .

وأجاز سيبويه الفصل بجملة الاعتراض نحو : لا أبا — فاعلم — لك .

الشرط الرابع : ألاّ يفصل بين « لا » والنكرة بشيء ، فإن فصل تعيّن الرفع لِضَعْفها عن درجة إنّ نحو : « لاَ فِيها غَوْلٌ [٤] » .

وجوّز الرّمّاني بقاء النصب. حكى [٥] : « لا — كذلك — رجلاً » ، و« لا — كزيد — رجلاً » ، و« لا كالعشية [٦] زائراً » .

وأجيب بأنّ اسم « لا » في الأولَيين محذوف ، أي لا أحد ، ورجلاً تمييز . والثالث [٧] على معنى : لا أرى .

الشرط الخامس : أن تكون النكرة غير معمولة ، لغير « لا [٨] » ، بخلاف نحو : جئت بلا زاد ، فإن النكرة فيه معمولة للباء ، ونحو : « لا مرحباً بهم » ، فإنها فيه معمولة لفعل مقدّر .

فإذا اجتمعت هذه [٩] الشروط نصبت الاسم ورفعت الخبر ، لكن إنما يظهر

---

(١) ط : « في الظرف » بوضع « في » مكان : « الباء » ، تحريف .
(٢) في أ : « إن عندك زيدٌ مقيم وإن اليوم زيدٌ » برفع « زيد » في الجملتين ، تحريف .
(٣) « في » سقطت من أ . (٤) الصّافّات ٤٧ .
(٥) في أ : « على » مكان : « حكى » ، تحريف . (٦) أ : « الفتية » بالفاء والتاء ، تحريف .
(٧) ط فقط . « والثاني » ، تحريف . والمقصود بالثالث المثال الثالث : وهو : « ولا كالعشيّة زائراً » .
(٨) أ ، ب : « لغيرها » مكان : « لغير لا » . (٩) كلمة : « هذه » سقطت من ط .

صب الاسم إذا كان مضافاً نحو : لا صاحب برٍّ ممقوت ، أو شبهه [١] بأن يكون عاملاً فيما بعده عمل الفعل نحو : لا طالعاً جبَلاً حاضرٌ ، ولا راغباً في الشرّ محمودٌ .

فإن كان مفرداً أي غير مضاف ولا شبيهه [١٤٦] ركّب معها وبني [٢] . هذا مذهب أكثر البصريين .

واختلف في موجب البناء ، فقيل : تضمنّه معنى « مِنْ » كأنّ [٣] قائلاً قال : هل من رجل في الدار ؟ فقال مجيبه : لا رجل في الدار [٤] ، لأنّ نفي « لا » عام فينبغي أن يكون جواباً لسؤال عام . وكذلك [٥] صرح بـ « من » في بعض المواضع ، قال :

٥٥٤ – ألاَ لاَ مِنْ سَبيل إلى هِنْـــد [٦] .

وصححه ابن عصفور . وردّ بان المتضمَّن معنى « من » هو « لا » : لا الاسم .

وقيل : تركيبه معها تركيب خمسة عشر بدليل زواله عند الفصل . وصححه ابن الصّائغ . ونقل عن سيبويه . وقيل : لتضمّنه [٧] معنى اللام الاستغراقية . وَرُدّ بأنه لو كان كذلك لوصف بالمعرفة ، كما قيل : لقيته أمْس الدابر .

وذهب الجَرْمي والزّجاجي والسِّيرافي ، والرّمّاني : إلى أن المفرد معها معرب أيضاً . وحذف التنوين منه تخفيفاً [٨] لا بناء . ورد بأنّ حذفه من النكرة المطوّلة كان أوْلى ، وبأنه لم يعهد حذف التنوين إلاّ لمنع صرف أو إضافة ، أو وصف العَلَم بابن ، أو ملاقاة ساكن ، أو وقف ، أو بناء . وهذا ليس واحداً مما قبل البناء ، فتعيّن البناء .

وذهب المبرّد : إلى أنّ المثنى والجمع على حدّه معربان معها . لأنه لم يعهد فيهما

---

(١) ب : « أو شبهها به » .

(٢) ط : « على هذا مذهب البصريين » بزيادة : « على » .

(٣) ط : « كان » . تحريف .

(٤) المثال في ب : « لا رجل في الدار يجيبه » .

(٥) أ . ب : « ولذلك » باللام .

(٦) قائله مجهول وهو قطعة من بيت ، تمامه .

« فقام يذودُ النّاسَ عَنْها بسيفه وقال : ... الخ .

من شواهد : أوضح المسالك رقم ١٥٩ .

(٧) ط فقط : « تضمنه » بدون اللام .

(٨) ب : « تحويفاً » مكان : « تخفيفاً » ، تحريف .

التركيب مع شيء آخر ، بل ، ولا وجد في كلام العرب مثنّى وجمع [١] مبنيّان . ونقض بأنه قال ببنائهما في النّداء ، فكذا هنا . وعلى الأول فيبنى مدخولها على ما ينصب به . فالمفرد ، وجمع التّكسير على الفتح نحو : لا رجل ، ولا رجال في الدار . والمثنى والجمع على الياء كقوله :

٥٥٥ – • تَعَزَّ ، فلا إلْفَيْنِ بالعَيْشِ مُتَّعَا [٢] •

وقوله :

٥٥٦ – • أَرَى الرَّبْعَ لا أَهْلِين في عَرَصَاته [٣] •

وقوله :

٥٥٧ – يُحْشَرُ النَّاسُ لا بنين ولا آ باءَ إلاَّ وقَدْ عَنَتْهُمْ شُئُونُ [٤]

وأما جمع المؤنث السالم ففيه أقوال :

أحدها : وجوب بنائه على الكسر ، لأنّه علامة نصبه .

الثاني : وجوب بنائه على الفتح ، وعليه المازني والفارسيّ [٥] .

الثالث : جواز الأمرين ، وهو الصحيح للسماع ، فقد روى بالوجهين قوله :

---

(١) في أ فقط : « مثنى ولا جمع » بزيادة : « لا » النافية .

(٢) قائله مجهول . وعجزه :

• ولَكِنْ لِوِرّادِ المَنُونِ تَتَابُعُ •

من شواهد : أوضح المسالك رقم ١٥٧ ، وشذور الذهب ٨٣ ، والأشموني ٢ : ٧ .

(٣) قائله مجهول . وعجزه :

• ومن قبلُ عن أهلِيه كان يضيقُ •

انظر الدرر ١ : ١٢٦ .

(٤) قائله مجهول .

من شواهد : أوضح المسالك رقم ١٥٨ ، والأشموني ٢ : ٧ .

وفي أ : « علمتم » مكان : « عنتهم » ، تحريف . وفي ط : « قد علتهم » باللاّم ، تحريف .

(٥) في أ : « الفارسي والمازني » على التقديم والتأخير .

٥٥٨ – • ولا لذّات للشّـــيب [١] •

وقوله :

٥٥٩ – لا سابغات ولا جَأْوْاءَ باسِلَـةٌ[٢]

قال أبو حيّان : وفرع بعض[٣] أصحابنا بناء [٤] الكسر والفتح على الخلاف في حركة لا رَجُلَ . فمن قال : إنها حركة إعراب أوجب هنا الكسر . ومن قال : إنها [٥] حركة بناء أوجب الفتح للتركيب كخمسة عشر ، إذ الحركة ليست للذات خاصّة، إنما هي للذات ، و « لا » . ومن جوّز الوجهين راعى الأمرين . ثم إذا بني على الفتح جوازاً أو وجوباً ، فلا ينوّن [٦] كما هو ظاهر .

وإن بني على الكسر فقيل : لا ينوّن ، وعليه الأكثرون ، كما لا يُنوّن في النـــداء نحو : يا مسلمات . وبه ورد البيتان السّابقان .

وقيل : ينوّن ، وعليه ابن [٧] الدّهان وابن خروف ، لأن التنوين فيه كالنون في الجمع ، فيثبت كما ثبت [٨] في : لا مسلمين لك [٩] .

فإن أضيف لفظاً أو تقديراً أعرب بالكسر وفاقاً نحو : لا مسلماتِ زيد لك ، أو لا مسلمات لك .

---

(١) قطعة من بيت لسلامة بن جندل التميميّ ، وهو بتمامه :

أوْدَى الشَّبَابُ الذي مَجْدٌ عَوَاقِبُهُ فيه نَلَذُّ ، ولا لذّاتِ للشّـــيبِ

من شواهد : أوضح المسالك رقم ١٥٦ ، وروايته : « إن الشباب » مكان : « أودى الشباب » .

وابن عقيل ١ : ١٤٣ ، والأشموني ٢ : ٨ .

(٢) قائله مجهول . وعجزه

• تَقِي المَنُونَ لدَى استِيفَاء آجال •

من شواهد الأشموني ٢ : ٩ . وفي أ : « بأسلحة » ، مكان : « باسلة » ، تحريف .

(٣) كلمة : « بعض » سقطت من أ

(٤) كلمة : « بناء » سقطت من ب ، ط . (٥) « إنها » سقطت من ب . ط .

(٦) في أ : « فلا تنوين » .

(٧) « ابن » سقطت من أ . وقد سبقت ترجمة ابن الدّهان ٢ : ٤٦ (٨) أ : « يثبت » مكان : « ثبت » .

(٩) أ : « مسلمين لك » بإسقاط لا النافية ، تحريف .

ومن قوله بعد ذلك : « فإن أضيف » إلى قوله : « ويمنع التركيب » سقط من أ .

ويمنع[١] التركيب غالباً دخول الباء على لا نحو : بلا زاد . وسمع[٢] : « جئت بلا شيْءَ » بالفتح ، وهو نادر .

والإجماع على ان « لا » هي الرافعة للخبر عند عدم التركيب ، وأما في التركيب فكذلك عند الأخفش والمازني والمبرّد، والسيرافي، وجماعة . وصححه ابن مالك إجراء لها مجرى إنّ .

وقيل : إنها لم تعمل فيه[٣] شيئاً، بل « لا » مع النكرة[٤] في موضع رفع على الابتداء، والمرفوع خبر المبتدأ . وصححه أبو حيان ، وعزاه لسيبويه .

واستدل لجواز[٥] الإتباع هنا[٦] بالرفع قبل استكمال الخبر بخلاف إنّ .

وذهب بعضهم : إلى أنها لم تعمل في الاسم أيضاً شيئاً حالة التركيب ، لأنهـا[٧] صارت منه بمنزلة الجزء ، وجزء الكلمة لا يعمل فيها . وبقي في المتن مسائل :

[مسائل] :

الأولى : يجب تنكير خبر « لا » ، لأن اسمها نكرة ، فلا يخبر عنها بمعرفة.وتأخرّه عنها ، وعن الاسم ، ولو كان ظرفاً او مجروراً لِضَعْفِها، فلا يجوز الفصل بينها وبين اسمها لا بخبر ، ولا بأجنبيّ .

الثانية : حذف خبر هذا الباب – إن علم – غالب[٨] في لغة الحجاز ، ملتزم في[٩] لغة تميم ، وطيّء ، فلم يلفظوا به أصلاً نحو : « لاَ ضَيْرَ[١٠] » . « فَلا فَوْتَ[١١] ». و« لا ضَرَرَ ولا ضِرار » . و« لا عَدْوَى ولا طِيَرَةَ »، « لا بأس » .

وإنما كثر أو وجب، لأن « لا » ، وما دخلت عليه جواب استفهام عام. والأجوبة

---

(١) أ : « ومنع » مكان : « ويمنع » .
(٢) أ : « ومنع » مكان : « وسمع » ، تحريف .
(٣) كلمة : « فيه » سقطت من أ .
(٤) ط : « المنكرة » بالميم . تحريف .
(٥) أ ، ب : « بجواز » بالباء .
(٦) ب فقط : « هذا » مكان : « هنا » ، تحريف .
(٧) ب : « لا أنها » مكان : « لأنها » ، تحريف .
(٨) ب : فقط : « غالباً » بالنصب .
(٩) « لغة الحجاز ، ملتزم في » سقطت هذه العبارة من ب .
(١٠) الشعراء ٥٠ .
(١١) سبأ ٥١ .

يقع فيها الحذف والاختصار كثيراً ، ولهذا يكتفون فيها بـ «لا» ، ونعم ، ويحذفون الجملة بعدهما رأساً . وأكثر ما يحذفه الحجازيون مع إلا نحو : « لا إلَه إلا الله [1] » ، « لا حَوْل ولا قُوَّة إلاّ بالله » .

وإنْ لم يعلم بقرينة قالِيَة [2] أو حالِيَة لم يجز الحذف عند أحد فضلاً عن أن يجب . نحو: لا أحدَ أغْيَرُ مِنَ الله. قال ابن مالك: ومن [١٤٧] نسب إلى تميم التزام الحذف مطلقاً فقد غلط ، لأن حذف خبرٍ لا دَليل عليه يلزم منه عدم الفائدة . والعرب مُجْمعون على ترك التكلم بما لا فائدة فيه . يشير إلى الزمخشريّ والجُزُوليّ .

وربما حذف الاسم وبقي الخبر ، قالوا : « لا عليك ، أي لا بأس عليك . وجوّز مَبْرمَان حذف « لا » .

الثالثة : إذا وقعت إلاّ بعد «لا» جاز في المذكور بعدها الرفع والنصب نحو: « لا سيف إلا ذو الفَقَار [3] ، وذَا الفَقَار » . « ولاَ إلَهَ إلاّ اللهُ ، وإلاّ اللهَ » ، فالنصب على الاستثناء .

ومنعه الجَرْمي ، قال : لأنه لم يتم الكلام ، فكأنك قلت : الله إلهٌ .

وُرِّد بأنه تَمّ بالإضمار والرفع على البَدَل من مَحلّ الاسم .

وقيل : من محل « لا » مع اسمها . وقيل : من الضمير المستتر في الخبر المحذوف . وقيل : على خبر لا مع [4] اسمها ، لأنهما في محل رفع بالابتداء .

الرابعة : نَدر تركيب النكرة مع لا الزائدة تشبيهاً بلا النافية كقوله :

٥٦٠ — • لَوْ لَمْ تَكُنْ غَطَفَانُ لا ذُنوب لَهَا [5] •

---

(١) الصافات ٣٥ . (٢) القول ، والقال . والقيل ، والقالة . مصدر : « قال » .

(٣) ذو الفَقَار بفتح الفاء : سيف العاص بن مُنَبِّه قتل يوم بدر كافراً ، فصار سيفه إلى النبيّ صلى الله عليه وسلم ثم صار إلى عليّ .

(٤) أ ، ب : « على الخبر للا مع اسمها » .

(٥) للفرزدق . ديوانه ٢٨٣ . وعجزه .

• إذاً لَلاَمَ ذَوُو أحْسابِها عُمَرا •

من شواهد : أوضح المسالك رقم ١٥٤ .

وهذا من التشبيه الملحوظ فيه[١] مجرد اللّفظ . وهو نظير تشبيه « ما » الموصولة بـ « ما » النافية في زيادة أن بعدها .

الخامسة : الجمهور على أنّ الاسم الواقع بعد «لا» إذا كان عاملاً فيما بعده [٢] يلزم تنوينه وإعرابه مطلقاً . وذهب ابن كَيسان : إلى أنه يجوز فيه التنوين وتركه وأنّ التّرك أحسن إجراء له مُجْرَى المفرد في البناء ، لعدم الاعتداد بالمفعول من حيث إنه لو أسقط لصحّ الكلام .

وذهب ابن مالك : إلى جواز تركه بقلة تشبيهاً بالمضاف لا بناءً كقوله :

٥٦١ — • أراني ولا كُفْران لله أيّــةً [٣] •

وذهب البغداديون : إلى جواز بنائه إنْ كان عاملاً في ظرف أو مجرور نحو : « ولا جِدَال في الْحَجّ[٤] » ، بخلاف المفعول الصريح .

وذهب الكوفيون : إلى جواز بناء الاسم المطوّل نحو : لا قائل قولاً حسناً . ولا ضاربَ ضرباً كثيراً .

* * *

(ص) : وتفيد مع الهمزة توبيخاً ، وكذا استفهاماً خلافاً لَلشَّلَوْبِين فــلا تغير [٥] . وتمنياً فلا تلغى ، ولا خبر [٦] ، ولو مقدّر [٧] ولا إتباع إلا على اللفظ خلافاً للمبرّد .

---

(١) ط : « المحوظ فيه » . تحريف

(٢) عبارة ب : « إذا كان عاملاً فيما بعد » ، تحريف .

(٣) يذكر صاحب الدرر ١ : ٢٨ أن البيت لكثيّر عزّة ، وروايته :

ولم أر من ليلي نوالاً أعــده ألا رُبّما طالبت غير منيل

وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت .

وعجزه في الدرر ١ : ١٢٧ .

• لِنَفْسِيَ لقد طالبْتُ غَيْر منيل .

وانظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٨٢٠ ، فقد نسبه محققه إلى ابن الدمينة ديوانه ٨٦ .

وفي أ : « ولا كران » مكان : « ولا كفران » ، تحريف . وفي ط : « بالله » مكان « لِلّه » .

(٤) البقرة ١٩٧ . (٥) ب : « فلا يغير » بالياء .

(٦) أ ، ب : « ولا خبراً » بالنصب . (٧) أ : « ولو » مكان : « ولا » . ط : « ولا مقدراً » بالنصب

(ش) : إذا دخلت همزة الاستفهام على « لا » كانت على معان :

أحدها : أن يراد بها صريح الاستفهام عن النفي المحض دون تقرير ولا إنكار ، ولا توبيخ خلافاً للشَّلَوْبين ، إذْ زعم أنها لا تقع لمجرد الاستفهام المحض دون إنكار وتوبيخ. قال أبو حيّان : والصحيح وجود ذلك في كلام العرب لكنه قليل كقوله :

٥٦٢ — ألا اصْطِبارَ لِسَلْمى أم لها جَلَدٌ (١) .

الثاني : أن يكون الاستفهام على طريق التّقرير ، والإنكار ، والتوبيخ كقوله (٢) :

٥٦٣ — . ألا طِعانَ ألاَ فُرْسانَ عادِيَةً (٣) .

وقوله :

٥٦٤ — ألا ارْعِواء لمن ولّـــت شَبيبتُهُ (٤) .

وحكم لا في هذين المعنيين (٥) حكمها لو لم تدخل عليها الهمزة من جواز إلغائها ، وإعمالها عمل إنّ ، وعمل ليس بجميع أحكامها.

الثالث : أن يدخلها معنى التّمني . فمذهب سيبويه والخليل والجرمي : أنها لا تعمل إلاّ عمل إنّ في الاسم خاصة ، ولا يكون لها خبر ، لا في اللّفظ . ولا في التّقدير (٦) ، ولا يُتْبع اسمُها إلاّ على اللفظ خاصة . ولا يُلغَى (٧) بحال . ولا تعمل عمل « ليس »

---

(١) نسب لمجنون بني عامر . وعجزه :

. إذا ألاَقي الذي لاَقاهُ أمْثالي .

من شواهد : أوضح المسالك رقم ١٦٦ ، والأشموني ٢ : ١٥ .

(٢) « كقوله » سقطت من أ .

(٣) قيل : إنه لحسان بن ثابت ، وقيل : لخداش بن زهير وعجزه :

. إلاّ تجشّؤُكُمُ حَوْلَ التّنانيرِ .

من شواهد : سيبويه ١ : ٣٥٨ ، والأشموني ٢ : ١٤ .

(٤) قائله مجهول . وعجزه :

. وآذنَتْ بِمَشيبٍ بعده هرَمُ .

انظر شرح شواهد المغني للسيوطي ص ٢١٢ ، وابن عقيل ١ : ١٤٦ .

(٥) كلمة : « المعنيين » سقطت من أ.

(٦) « ولا في التقدير » سقطت من أ ، ومكانها بياض مشار إليه بـ « ظ » .

(٧) رسمت في أ : « يلغا » بالألف .

نحو : ألا غُلام لي ، ألا ماءَ بارداً[١] وألا أُبالي ، ألا غُلاَم لي[٢] ، ألا غُلاَمَيْن ، ألا ماءَ ولبناً، ألا ماءَ وعسلاً بارداً حُلْواً [٣] .

وذهب المبرّد والمازني إلى جعلها كالمجردّة ؛ فيكون لها خبر في اللفظ ، أو في التقدير.

ويتبع اسمها على اللفظ ، وعلى الموضع . ويجوز أن تلغى ، وأن تعمل عمل ليس .

والفرق بين المذهبين من جهة المعنى : أنّ التّمنيّ واقعٌ على اسم لا على الأول ، وعلى الخبر على الثاني . ومن شواهدها قوله :

٥٦٥ ـ ألا عُمْرَ ولّى مُسْتطاعٌ رجُوعه فيَرْأبَ ما أثأت يَدُ الغَفَلاتِ[٤]

و « مستطاع » خبر «رجوعه» ، والجملة صفة .

[تكرار لا]

(ص) : مسألة : يجب اختياراً خلافاً للمبرد تكرار «لا» إذا لم تعمل ، ولم يكن مدخولها بمعنى فعل ، وفي المفرد من[٥] خبر منفيّ بها ونعت ، وحال ، وماض لفظاً ومعنىً ، وقد يغني حرف نفي . ويعترض [٦] بين جار ومجرور [٧] . وزعمها الكوفية حينئذ اسماً كـ « غير » مضافاً .

(ش) : إذا لم تعمل لا إما لأجل الفصل ، أو لكون مدخولها معرفة[٨] ، فمذهب سيبويه والجمهور : لزوم[٩] تكرارها ، ليكون عوضاً عما فاتها من مصاحبة ذي العموم

---

(١) ط : « بارد » تحريف

(٢) ط : « ألا غلامي لي » بالياء ، تحريف . وقد كرّر المثال في العبارة

(٣) العبارة في أ : « وألا عسلاً بارداً حلواً » باسقاط ماء ، ورفع «حلو» ، تحريف ، وفي ط : سقطت كلمتا : « الا ماء » .

(٤) قائله مجهول .

من شواهد : ابن عقيل ١ : ١٤٧ ، وقد أغفله صاحب الدرر . وفي ط : « يستطاع » بالياء .

(٥) في ب «وفي المبرّد المفرد من خبر» ، تحريف.

(٦) أ: «وتعوض» مكان: «وتعترض» ، تحريف. وفي ط: «وتعرض».

(٧) «بين الحال والمجرور» ، تحريف.

(٨) ط: « بمعرفة» . تحريف

(٩) ب فقط : «لزم».

أو لأن العرب جعلتها في جواب : من سأل بالهمزة وأم . والسؤال [١٤٨] بهما لابد فيه من العطف ، فكذلك الجواب .

وأجاز المبرد وابن كيسان مع الفصل [١] والمعرفة ألاّ تكرر كقوله :

٥٦٦ – بَكَتْ أسفاً واسْتَرْجَعَتْ ثمّ آذنت ... رَكائِبُهَا ألاّ إلينا رجُوعُهـا [٢]

وقوله :

٥٦٧ – ... لا أنت شَائِيةٌ مِنْ شَأْنِنا شَاني [٣] .

وذلك عند الجمهور ضرورة . نعم إن كان مدخولها في معنى الفعل لم تكرر [٤] نحو : « لا نولك [٥] أن تفعل » ، لأنه ضُمِّن معنى : لا ينبغي لك [٦] . وكذا : « لا بك السوء » لأنه في معنى : لا يسوءك الله ، لأنها لا تكرر مع الفعل المضارع – كما سيأتي [٧] .

ويلزم تكرارها أيضاً اختياراً إذا وليها مفرد منفي بها خبراً أو نعتاً أو حالاً نحو : زيد لا قائم ولا قاعد . ومررت برجل لا قائم ولا قاعد . ونظرت إليه لا قائماً ولا قاعداً ولم يكرّر في ذلك ضرورة في قوله :

٥٦٨ – ... حَيَاتُك لا نَفْعٌ ومَوْتُكَ فَاجِعُ [٨] .

---

(١) ب : « الفعل » مكان : « الفصل » ، تحريف .

(٢) قائله مجهول .

من شواهد : سيبويه ١ : ٣٥٥ ، والخزانة ٢ : ٨٨ ، والأشموني ٢ : ١٨ .

(٣) قائله مجهول :

من شواهد : أوضح المسالك رقم ١٥٥ . والأشموني ٢ : ٥ وصدره :

... أشاءُ ما شئتِ حتّى لا أزال لِما ...

وفي ط : « شائنة من شاننا »

(٤) ط فقط : « يكرر » بالياء .

(٥) يقال : « نولك أن تفعل كذا » ونوالُك . ومِنوَالُكَ أي : ينبغي لك .

وفي أ : « لا قولك » بالقاف ، تحريف .

(٦) « لَكَ » سقطت من ب ، ط .

(٧) « المضارع كما سيأتي » سقطت العبارة من أ ، ب .

(٨) في الدرر ١ : ١٢٩ : أنه لم يعثر على قائله ، وفي سيبويه نسب لرجل من بني سلول . وصدره :

... وأنت امرؤ منّا خلقت لغيرنا ...

من شواهد سيبويه ١ : ٣٥٨ ، وابن يعيش ٢ : ١١٢ ، والخزانة ٢ : ٨٩ ، والأشموني ٢ : ١٨ .

وقوله :

٥٦٩ – قَهَرْتَ العِدا لا مُسْتَعِيناً بِعُصْبَةٍ ولَكِنْ بأنواعِ الخَدائِعِ والمَكْرِ [١].

وتتكرر [٢] أيضاً في الماضي لفظاً ومعنىً نحو : زيد لا قام ولا قعد ، فلم يبق شيء لا [٣] تتكرر فيه سوى المضارع نحو : زيد لا يقوم .

وقد يغني عن تكرارها حرف نفي غيرها . وهو قليل كقوله :

٥٧٠ – • فلا هو أبْداهَا ولم يَتَجمْجَمِ [٤] •

وتزاد « لا » بين الجار والمجرور ، فيتخطّاها الجار كقولهم : جئت بلا زاد .

• • •

(١) قائله مجهول .
من شواهد الأشموني ٢ : ١٨ .
(٢) ب : « وتكرر » بالتاء ، و ط : « ويتكرر » بالياء .
(٣) ط فقط : « إلاّ » مكان : لا .
(٤) لزهير . وصدره .
• وكَانَ طَوَى كَشْحاً على مُسْتَكِنَّةٍ •
انظر : المعلقات العشر ص ٨٢ .